

CDIP/24/INF/4

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 7 أكتوبر 2019

## اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

### الدورة الرابعة والعشرون

جنيف، من 18 إلى 22 نوفمبر 2019

موجز الدراسة عن دور الملكية الفكرية في تنمية السياحة المستدامة في ناميبيا

من إعداد الأمانة

1. يتضمن مرفق هذه الوثيقة موجزاً للدراسة عن دور الملكية الفكرية في تنمية السياحة المستدامة في ناميبيا التي أُجريت في سياق المشروع بشأن الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالتراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية (الوثيقة CDIP/15/7 Rev.). وأعد الدراسة الدكتور مالان لينديك، خبير استشاري في ناميبيا.

2. إن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في

مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

## دور الملكية الفكرية في تنمية السياحة المستدامة في ناميبيا

كلفت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بإجراء هذه الدراسة في إطار المشروع المدرج في أجندة الويبو للتنمية بشأن الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالتراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية.

وناميبيا لديها أمثلة مميزة على مشاركة المجتمعات في السياحة بفضل نظامها لتسجيل الهياكل المجتمعية لحفظ الموارد الطبيعية الذي تُمنح من خلاله المجتمعات الريفية الحقوق المرتبطة بالانتفاع بالموارد الطبيعية والسياحة. ولا جدال في أن ثقافة شعب ناميبيا وتاريخه ومعارفه التقليدية مقارنة بالمناظر الطبيعية الخلابة والحياة البرية والحدائق الوطنية الموجودة فيها تعد جزءاً من اقتصادها السياحي بالقدر ذاته إن لم يكن أكثر من ذلك. ويسلط هذا التقرير الأضواء على مثالين على فوائد السياحة التي يحققها سكان الأرياف في ناميبيا ممن ينتفعون بجوانب هويتهم الثقافية ومعارفهم التقليدية لإبداع منتجات مرغوب فيها تستهدف سوق السياحة. ويوثق كلا المثالين الصلات بين المعارف التقليدية وحماية الملكية الفكرية وطرق استفادة سكان الأرياف في ناميبيا أو عدم استفادتهم من هذه الحماية.

ويتصل المثال الأول بجماعة هيمبا في شمال غرب ناميبيا التي أفضى استخدامها التقليدي لنوع نبتة محلية إلى استحداث طائفة واسعة من العطور ومنتجات عناية الجسم ذات القيمة العالية. وفي إطار تسويق منتجات جديدة تُستوحى من الممارسات الثقافية، تولى عناية شديدة لضمان صون المصالح المجتمعية. ونساء الهيمبا اللواتي يقطفن النبتة البرية للاستخدام الشخصي كقطر يزرودن باستمرار المواد الخام لمرفق مجتمعي للاستخراج. ويُستخدم بعض الزيوت الأساسية المنتجة في المرفق لتصنيع مجموعة من المنتجات المشمولة بحماية علامة تجارية والموجهة إلى سوق السياحة ويصدّر بعضها الآخر إلى الاتحاد الأوروبي ويستهدف قطاع صناعة العطور الدولي.

ويتعلق المثال الثاني بمساعدة جماعة من منتجي الحرف اليدوية على بيع منتجاتهم في سوق السياحة ويسلط الأضواء على النظام غير الرسمي المعتمد للمكافأة على الانتفاع بالتصاميم الصناعية التي يبتدعها بعض الأشخاص المعانين من حرمان شديد المنتمين إلى جماعة هاي أوم سان. وتُستخدم التصاميم المستمدة من المعارف التقليدية التي تتمتع بها هذه الجماعة في قطاع صناعة النسيج وتُدفع إتاوة للمصمم طوال مدة عمر التصميم. وقد أدت شركة لا تستهدف الربح دوراً رئيسياً في هذه العملية. وتعمل الشركة كيمسر تجاري أساسي بإسداء المشورة التقنية إلى أكثر من 450 شخصاً من ذوي الحرف اليدوية وتزويدهم بالمواد الخام وتشتري المنتجات الحرفية لبيعها في سوق ناميبيا للحرف اليدوية في ويندهوك. وسجلت الشركة حالتها استنساخ للتصاميم في بلدان مجاورة وهي تدرك ضرورة حماية التصاميم في المستقبل، ولا سيما تصاميم الجوهرة الناميبية التقليدية. أما أصحاب الحرف اليدوية فلا يدركون عموماً أهمية أدوات الملكية الفكرية ووسائل النفاذ إلى هذه الأدوات. وتُعتبر أدوات الملكية الفكرية أدوات باهظة التكلفة تستوجب الاستعانة بخدمات المحامين ولا يمكن للشركات الصغيرة أن تتحمل تكاليفها. وعلى الرغم من إتاحة معلومات مستفيضة وشديدة الوضوح عن أدوات الملكية الفكرية على الموقع الإلكتروني لوكالة الأعمال والملكية الفكرية، يجب توفير المزيد من المعلومات العامة عن الخيارات والآليات المتاحة. ويتضمن التقرير توصيات بشأن هذا الموضوع.

ويرتبط السؤال الأساسي المطروح في الدراسة بالوسائل التي يمكن من خلالها لنظام فعال للملكية الفكرية توطيد العلاقة الإنمائية بين السياحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في ناميبيا.

وردأ على السؤال المطروح، يجب تقييم مدى فهم المجتمع النامي مفهوم الملكية الثقافية أو الفكرية والتدابير المتخذة لحماية الملكية الفكرية. ويُحتمل أن يطرح النفاذ إلى تدابير حماية الملكية الفكرية مشكلة رئيسية أخرى بسبب تعقيدها وطبيعتها القانونية إذ يُستبعد أن يكون الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إلى هذه الحماية، أي الفقراء والمهمشون بمن فيهم السكان الأصليون مثل السان<sup>1</sup> والهمببا،<sup>2</sup> مزودين بأي وسائل للنفاذ إلى هذه الأدوات. وتنشأ عن ذلك الحاجة إلى تقييم أهمية الشركات بين الجهات صاحبة المصلحة، وهذا مجال من المرجح أن تتألق فيه ناميبيا بفضل إنجازاتها المحققة في إدارة الموارد الطبيعية والسياحة بالاعتماد على المجتمع والدور الراسخ الذي يضطلع به كل من الجهات الإنمائية الدولية الشريكة لها والمجتمع المدني والحكومة كجهات ميسرة في هذا الصدد في ظل الأحوال المناسبة للأطر السياسية والقانونية، وفقاً لما ذكرته وزارة البيئة والسياحة (MET) (2013)؛ و (MET/NACSO، 2018).

وليس العلاقة بين السياحة والملكية الفكرية جلية في ناميبيا أو في معظم الجنوب الأفريقي. ويساعد مشروع الويبو على إدكاء الوعي بأن ثقافة شعب ناميبيا وتاريخه ومعارفه التقليدية تُعتبر جزءاً من القوى المحركة للاقتصاد السياحي بقدر ما تعد المناظر الطبيعية والحياة البرية والحدائق الوطنية جزءاً منها. وإن طرق تسويق ثقافة الشعب وتاريخه ومعارفه باستهداف السياح وتجارب السياح إزاءها تتيح فرصاً اقتصادية مهمة للملكي هذه "السلع الأساسية". فالثقافة والتاريخ والمعارف هي جزء من التراث الثقافي للمجتمعات والأفراد ويجوز من هذا المنطلق حمايتها عبر أدوات الملكية الفكرية الملائمة.

وعلاوة على ذلك، من المهم التفكير في القوى المحركة لقطاع السياحة وللإقتصاد السياحي في الواقع في ناميبيا إذ لا يتضح على الفور ما تنطوي عليه الملكية الفكرية المتصلة بالسياحة من دور إنمائي أو قيمة اقتصادية متزايدة. والسياحة هي القطاع الاقتصادي الأسرع نمواً في البلد والأقل تعرضاً لعوامل ما زالت تقيّد النمو في سائر القطاعات الاقتصادية المهمة، مثل التقلب في الأسعار الدولية لسلع التعدين الأساسية وأثر تقلب معدل سقوط الأمطار وتقلب المناخ بما فيه تقلب المحيطات وتغير المناخ على الزراعة ومصائد الأسماك البحرية. وتتأثر السياحة بعوامل خارجية مثل تكاليف السفر لمسافات طويلة التي تحدد أسعار النفط الدولية وبالعوامل داخلية مهمة مثل السلام والاستقرار والسلامة والأمن إلا أن هذا القطاع كان أقدر بكثير على الصمود من القطاعات الأخرى وهو أوثق ارتباطاً بمزايا ناميبيا التنافسية في سياق التنمية المستدامة.

وأحد التحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجهها ناميبيا هو تعزيز الإنصاف في المشاركة في قطاع السياحة وملكية هذا القطاع. وقد كانت قاعدة ملكية قطاع السياحة محدودة قبل الاستقلال في عام 1990 غير أن إمكانية الاستفادة عدد من الأشخاص أكبر بكثير من القاعدة البسيطة والضيقة للمالكين والمشغلين من ملكية هذا القطاع أمر معترف به منذ زمن طويل. وفي بلد مثل ناميبيا يسجل فوارق شديدة في الدخل وانحرافاً في ملكية الأراضي والأصول الرأسمالية، تُمنح الأولوية لتيسير إتاحة المشاركة وتقاسم المنافع الناشئة عن قطاع اقتصادي مهم مثل قطاع السياحة.

وقد استهدفت حكومة ناميبيا المشاركة الواسعة النطاق في السياحة المتعلقة بالحياة البرية (التي تعد أهم عنصر من عناصر السياحة في ناميبيا) بمنح المجتمعات المحلية الحقوق المرتبطة باستخدام موارد الحياة البرية بما فيها الحقوق الاستثنائية الخاصة بالسياحة والممنوحة عملاً بقانون حفظ الموارد الطبيعية المعدل أي القانون 5 الصادر في عام 1996. واغتمت الهيئات التي

<sup>1</sup> بدلاً من ذلك، الشعب الأول، وهو الاسم المفضل لشعب سان وللسكان الذين كان يُطلق عليهم سابقاً اسم بوشمن الذي يُعتبر الآن اسماً ازدرائياً.  
<sup>2</sup> ينبغي أن يكون الاسم "أوفاهمببا" من الناحية التقنية لكن اسم "همببا" الشائع استخدامه في ناميبيا سيستخدم لأغراض هذا التقرير للإشارة إلى الأشخاص المتقنين إلى هذه الجماعة.

حصلت على صفة الهيئات المسجلة لحفظ الموارد الطبيعية هذه الفرص وشاركت في مشروعات مشتركة مع المستثمرين والشركاء التقنيين لتطوير 54 مسكناً سياحياً جديداً ومشروعات سياحية أخرى و56 امتيازاً للصيد في أراضيها (MET/NACSO، 2018).

وتستفيد المجتمعات المحلية من هذه العمليات لأن معظم هيئات حفظ الموارد الطبيعية تملك حقوق الملكية وتتقاسم بالتالي الأرباح أو المدفوعات الإضافية المرتبطة بالإشغال بالإضافة إلى تلقي رسم امتياز سنوي كبير. وفضلاً عن ذلك، يمثل التوظيف في المساكن السياحية لأعضاء الهيئات وسيلة شديدة الأهمية لفائدة المجتمعات المحلية في المناطق الريفية حيث تندر فرص العمل الرسمي. وتغطي حصة الهيئات من مكاسب المنشآت السياحية تكاليف التشغيل (معظمها مؤلف من تكاليف التوظيف والتشغيل لحراس الصيد وموظفين مثل مراقبي الموارد وحراس وحيد القرن) ويخصّص ما يتبقى منها كإيرادات لمتنوع المشروعات الإنمائية التي تعود بالفوائد على المجتمعات المحلية. وقد اعتمدت وزارة البيئة والسياحة مؤخراً مبادئ توجيهية جديدة تقتضي تخصيص نسبة 50 في المائة من مكاسب الهيئات لمشروعات تعود بالفوائد على المجتمع الأوسع نطاقاً. وعليه، فإن قطاع السياحة وما له من فوائد اجتماعية واقتصادية محتملة متاح لنسبة كبيرة من المجتمعات الريفية التي تشارك في برنامج هيئات حفظ الموارد الطبيعية أو التي نُظمت للتأهل للمشاركة فيه. وقد نجحت هذه المجتمعات في جذب الاستثمارات السياحية إلى أراضيها. ومع ذلك، لا يشمل البرنامج العديد من الأشخاص لأنهم يفتقرون إلى الموارد الملائمة من الأراضي أو الحياة البرية أو إلى الإمكانات السياحية أو لا يرغبون ببساطة في العمل في إطار منظمة مجتمعية. وجدير بالملاحظة أن السياحة لا تزال تعد وسيلة أخرى لتحقيق فوائد جماعية أو فردية عبر ريادة الأعمال الفردية في قطاعات أخرى توفر الخدمات لقطاع السياحة مثل قطاع النقل والقطاعات المنتجة للمنافع التي تشمل الفنون والحرف في سياق هذه الدراسة الخاص.

ويمكن لمعظم سكان ناميبيا تحصيل الفوائد الاقتصادية عن طريق هذه الوسيلة التي تخلو من العقبات مثل توافر رأس المال الاستثماري ومستوى التعليم العالي ولا تتطلب سوى البراعة والإبداع والمثابرة على العمل. ويستطيع العديد من الأشخاص، بمن فيهم الأشخاص الأشد تمسكاً بالتقاليد والأشخاص الأشد فقراً، الاستفادة من السياحة من خلال صنع منتجات ترتبط بقاعدة مواردهم الطبيعية وتاريخهم الثقافي وممارساتهم الثقافية وتجذب الزائرين الأجانب.

ولم يتدرّ قط حجم صناعة الفنون والحرف المرتبطة بالسياحة والتجارة في هذه الفنون والحرف على المستوى الوطني (وإمكانات هذا القطاع الاقتصادية العالمية) على النحو الواجب، وفقاً لوزارة التصنيع والتجارة وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة (MITSMED) (2015)، لكنه يجب أن يكون كبيراً إلى حد ما. ومع ذلك، من الممكن تقدير حجم تلك الصناعة والتجارة المحتمل. وعلى سبيل المثال، إذا أنفق كل سائح من أصل 250,000 سائح من سياح الترفيه الذين يزورون سنوياً في المتوسط ناميبيا مبلغاً بسيطاً تتراوح قيمته بين 500 دولار ناميبيا (31 يورو) و1000 دولار ناميبيا (62 يورو) على الفنون والحرف،<sup>3</sup> فيمكن أن يكسب الأشخاص الذين قلما يُفصح لهم مجال لكسب أي دخل آخر مبلغاً لا يُستهان به وتتراوح قيمته بين 125 و250 مليون دولار ناميبيا (أي بين 7.63 ملايين يورو و15.25 مليون يورو). وحسب تقديرات هذه الوزارة (2015)، بلغ عدد أصحاب الحرف اليدوية في ناميبيا حوالي 3,200 شخص في عام 2015 مما يعني أن كل صاحب حرفة

<sup>3</sup> هذه مجرد تقديرات إذ لا تتوفر بيانات عن مجموع الإنفاق لكل سائح على المنتجات الحرفية أو الاستهلاكية في ناميبيا.

يدوية يستطيع من الناحية النظرية أن يكسب في المتوسط دخلاً سنوياً تتراوح قيمته بين 39,063 دولاراً ناميبياً (2,383 يورو) و78,126 دولاراً ناميبياً (4,766 يورو).<sup>4</sup>

وشرعت وزارة البيئة والسياحة في العمل على تقييم اقتصاد التنوع البيولوجي كمبادرة من مبادرات الاقتصاد الأخضر في ناميبيا لتقدير جميع جوانب الاقتصاد السياحي المرتبطة بموارد الحياة البرية وغيرها من الموارد الطبيعية، بما في ذلك قطاع الحرف اليدوية. وعلاوة على ذلك، اعترفت وزارة التصنيع والتجارة وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة بقطاع الحرف اليدوية باعتباره قطاعاً اقتصادياً استراتيجياً بالنسبة إلى ناميبيا نظراً إلى ارتفاع مستوى يسر وصول المواطن العادي ولا سيما المرأة إليه ووضعت بالتالي استراتيجية لنمو هذا القطاع (MITSMED، 2015).

وأدى تنوع الثقافة والتقاليد وتنوع الموارد إلى صناعة مجموعة متنوعة من منتجات الحرف اليدوية والمنتجات الأخرى التي تجتذب السياح. وتكون بعض المنتجات المبدعة أنجح من بعضها الآخر وقد نُسخَت وقُلِّدت بالتالي على نطاق واسع.

وليس الطلب السياحي على منتجات الحرف اليدوية ثابتاً كما هو الحال عليه في الأسواق الاستهلاكية الأخرى. ويجب على أصحاب الحرف اليدوية الابتكار للاستمرار في إنتاج منتجات تثير الاهتمام والإعجاب ويجب تجسيد تراثهم الاجتماعي والثقافي في منتجاتهم الحرفية الأصيلة. ويعلق المشترون أهمية كبيرة على أصالة هذه المنتجات وتُستمد هذه الأصالة من التراث الثقافي والاجتماعي لأصحاب الحرف اليدوية. وتتعرض القيم الثقافية المترسخة في منتجات الحرف اليدوية الأصيلة لخطر الزوال أو قد فُقدت فعلاً تحت ضغط الإنتاج الضخم للمشتقات الثقافية دون وجود سياق أصيل. وهذا أمر يطرح تحديات كبيرة على حماية الهويات الثقافية والمعارف التقليدية المرتبطة بهذه المنتجات، نظراً إلى طلبات السوق في العالم الحديث. وتتوقف المسألة بالتالي على ما يمكن فعله لضمان تجنب فقدان التراث الثقافي بسبب إنتاج منتجات حرفية تستهدف سوق السياحة.

[نهاية المرفق والوثيقة]

<sup>4</sup> يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الناميبي نحو 6,400 دولار أمريكي (<https://tradingeconomics.com>) أو 5,696 يورو.